خلفية

يمكن وصف الترابط بين تحرير التجارة وسياسات المنافسة بأنها متآزرة لأنّ السياسات في كلتي الحالتين تهدفان إلى تحقيق تكافؤ في الفرص أمام الشركات لكي تتنافس في الأسواق الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. وكما تبيّن في عمل فرع سياسات المنافسة والمستهلكين التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة التابع للأونكتاد، يجب أن تتضافر جهود سياسات المنافسة والتجارة على حد سواء من أجل استحداث فرص تحقّق التنمية الاقتصادية وتعزّز رفاهية المستهلك، خاصةً في الاقتصادات النامية. وفي غياب مجموعة شاملة من الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن المنافسة والتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن التطور الذي يحظى بالترحيب هو وجود اتجاه متزايد نحو دمج بنود سياسات المنافسة في اتفاقات التجارة الإقليمية. ولكنّ نطاق هذه البنود يتفاوت إن من حيث مستويات التكامل الاقتصادي المنشود، إلى حدٍ ما، بحسب مستويات نمو أطراف اتفاقية التجارة. ومن أكثر الأسئلة ذات الصلة، التي تُطرح أيضاً حول التعافي العالمي المنصف من أزمة كوفيد-19، هو ما إذا كانت بنود المنافسة في الاتفاقات التجارية تتناول القضايا المتعلقة بمبادئ الحياد التنافسي، وكيف تتناول هذه القضايا، بما فيها، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بمشاركة الشركات التي تملكها الدولة. وبينما تتوقّع معظم فصول المنافسة في الاتفاقات التجارية التعاون بين سلطات المنافسة، يختلف نوع التعاون المتصوَّر بين اتفاق وآخر، وقد تواجه السلطات تحديات في تفعيلها عملياً. وقد صُمِّمت هذه الجلسة من أجل الوقوف على أوجه التآزر بين سياسات التجارة والمنافسة مثلما استعرضتها الاتفاقات التجارية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الإقليمية، ومناقشة أفضل السُبُل التي يمكن أن تشارك بها سلطات المنافسة وتسخِّر استخدامها لما فيه صالح النمو الاقتصادي ورفاهية المستهلك.

وفي ما يلي الأهداف الرئيسية للجلسة:

- إبراز أهمية إدراج بنود مناسبة لسياسات المنافسة في الاتفاقات التجارية، ومناقشة دور سلطات المنافسة في التفاوض وتنفيذها.
- فهم التحديات الرئيسية التي تواجه سلطات المنافسة في التفاوض بشأن بنود المنافسة المحددة جيداً والفعالة في الاتفاقات التجارية، وفي التعاون مع الهيئات التجارية، وكذلك في ما بينها عبر الحدود.
- تحليل خصائص سياسات المنافسة الحالية المطبقة في البلدان العربية وعلاقتها بالاتفاقات التجارية المبرمة في المنطقة وعلى الصعيد الدولي (بما فيها تلك المتعلقة بمبدأ الحياد التنافسي).
- مناقشة الأفكار والاقتراحات الأوّلية بين المشاركين من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الاتفاقات التجارية لما فيه صالح الاقتصادات العربية وشعوبها.

تيسير الجلسة

- تيريزا موريرا، رئيسة فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، الأونكتاد

المتحدّثون

- آنا كارولين مولر، مسؤولة الشؤون القانونية، الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية، شعبة المشتريات الحكومية والمنافسة
- ريجينا فارغاس، مشرفة المنافسة، السلفادور
- فرانسيس كاريوكي، رئيس هيئة المنافسة والمستهلكين، كينيا
- ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا